

الدور الإقتصادي للمخزون في المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة مؤسسة (NCA-ROUIBA)

تاريخ الاستلام 2016/08/22

تاريخ القبول 2017/06/ 03

قادري عبد القادر (kadri abdelkader)

أستاذ محاضر-ب- جامعة مستغانم- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -

الهاتف : 0665402662

البريد الإلكتروني : P.kaek2010@hotmail.fr

الدور الإقتصادي للمخزون في المؤسسة الاقتصادية

—دراسة حالة مؤسسة (NCA-ROUIBA)

الملخص :

تضمنت الدراسة ثلاث محاور رئيسية بغرض الإجابة على الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة المخزون في النشاط الإقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟، ففي المحور الأول ارتأينا أخذ نظرة عامة عن المؤسسة الاقتصادية ، من خلال إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بها ومختلف تصنيفاتها، أما المحور الثاني فيصب محتواه في الإجابة على جزء كبير من إشكالية البحث ، من خلال إبراز الأهمية الاقتصادية للمخزون ودوره الإقتصادي في المؤسسة، أما المحور الثالث فقد تضمن دراسة دور وأهمية المخزون في مؤسسة (أن.سي.أ.روبية) كنموذج للدراسة الميدانية.

الكلمات الدالة : المؤسسة الاقتصادية، النشاط الإقتصادي، المخزون، الإحتفاظ بالمخزون، الأرباح ، الإستمرارية.

Abstract:

The study included three main axes for the purpose answer the following problem: What is the extent of the inventory contribution to economic activity of the Algerian economic enterprise ? , In the first axis we decided to take an overview of the economic foundation, by the most important concepts and various classifications, the second axis pours its content to answer a big part of the research problem, by projecting economic importance of the inventory and his economic role in the enterprise, and in the third axis has included studying the role and importance of the stock in an (NCA-ROUIBA) enterprise as a model for field study.

Keywords: economic enterprise, economic activity, inventory, Inventory holding, profits, continuity.

مقدمة :

أصبحت سياسة الإحتفاظ بالمخزون سياسة شائعة الإستخدام، فتحليل ميزانية أي مؤسسة يشير إلى أن المخزون السلعي يمثل ما بين 50% إلى 75 % من رأس المال المستثمر في المؤسسات التجارية وما يزيد عن 50% في المؤسسات الصناعية، وارتبط

بالظاهرة السابقة الإرتفاع المستمر في تكلفة التخزين ، ففي حين تتفاوت هذه التكاليف بين 17% - 24% من متوسط قيمة رأس المال المستثمر في المخزون. والمخزون من الأصناف له دور ، فالمخزون بصفة عامة يساعد على انتظام واستمرار العمليات الإنتاجية ولا يسمح للتغيرات غير المتوقعة في المعروض من مستلزمات الإنتاج بأن تؤثر على انتظام العمليات الإنتاجية.

إذ يستحيل أن نجد في الواقع الإقتصادي الحالي قيام أي مؤسسة بإنتاج جميع السلع والخدمات اللازمة للتشغيل، كما أن الاتجاه المتزايد من قبل المؤسسات الإقتصادية نحو التخصص سمح بظهور الفجوة الزمنية والفجوة المكانية ما بين المواد الخام والإنتاج وما بين الإنتاج والإستهلاك من ناحية أخرى، ومن خلال المخزون يمكن التغلب على اختلافات الزمان والمكان وتوريد السلع وتوفير الخدمات بأسلوب فعال.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المخزون في النشاط الإقتصادي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية وكيف يمكن تحسين أدائه؟

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته مما يلي :

- عدم قدرة معظم المؤسسات على الإستغناء عن المخزون، وذلك لتأمين قدر معين من السلع للعملاء في المؤسسات التجارية أو الإنتاجية أو الإنتاج و الإستخدام في مؤسسات صناعية.
- قلة الإهتمام التي توليه المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للمخزون المادي بسبب عدم الوعي بالدور الذي يمكن أن يلعبه المخزون المادي في نجاح المؤسسة اقتصاديا.
- هناك تأثير كبير للمخزون على أرباح المؤسسة ، حيث تمثل تكلفة الإحتفاظ بالمخزون نسب مرتفعة لا يمكن الإستهانة بها ، ذلك أن تحقيق أي وفورات في تكلفة التخزين يؤدي بالضرورة إلى زيادة مجزية في الأرباح .

أهداف البحث :

- يمكن حصر أهم أهداف البحث فيما يلي:
- إبراز الدور الإقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الإقتصادية.
- توضيح أهمية المخزون المادي في المؤسسة الإقتصادية.
- إبراز دور المخزون المادي من الناحية الإقتصادية في مختلف المؤسسات الإقتصادية.

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تناول البحث في المحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية الإقتصادية للمخزون ودوره في المؤسسة الإقتصادية.

المحور الثاني: تحسين أداء المخزون في المؤسسة الإنتاجية من خلال نموذج الكمية الإقتصادية للطلب

المحور الثالث: دراسة دور وأهمية المخزون في مؤسسة(أن.سي.أ. روية)

أولاً: الأهمية الإقتصادية للمخزون ودوره في المؤسسة الإقتصادية

1) الأهمية الإقتصادية للمخزون في المؤسسة الإقتصادية

يمكن بيان أهمية المخزون في النقاط التالية:¹

- يمثل المخزون نسبة مرتفعة من إجمالي حجم الأموال المستثمرة في المؤسسة، قد تصل في المؤسسات الصناعية إلى ما يزيد عن 50% وفي المؤسسات التجارية يتراوح ما بين 52% إلى 75% من إجمالي رؤوس الأموال المتاحة.
- نظرا للحجم الكبير الذي يمثله المخزون من إجمالي حجم الأموال المستثمرة فإنه يؤثر على اقتصاديات المؤسسة، حيث تمثل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون نسب مرتفعة لا يمكن الاستهانة بها.
- نظرا لأن المخزون أقل الأصول سيولة فإن الأخطاء المتعلقة بإدارته لا يمكن معالجتها بسرعة، وسوء الإدارة إذا زاد عن حده ففي هذا المجال فقد يؤدي ذلك إلى نهاية المؤسسة.

¹ سليمان محمد مرجان . بحوث العمليات. ليبيا : دار الكتب الوطنية بنغازي، 2002.ص212، 213.

إضافة إلى ذلك ²:

- عدم قدرة المؤسسات على الاستغناء عن المخزون، وذلك لتأمين قدر معين من السلع للعملاء في المؤسسات التجارية أو الإنتاجية أو الإنتاج والإستخدام في مؤسسات صناعية ولذلك فإن تكلفة المخزون إجبارية لا يمكن تجنبها على الإطلاق.
- هناك تأثير كبير للمخزون على أرباح المؤسسة، ذلك أن تحقيق أية وفورات في تكلفة المخزون يؤدي بالضرورة إلى زيادة مجزية في الأرباح.
- إن عدم الإهتمام بالمخزون يؤدي غالبا إلى مشاكل أخرى عديدة بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية مثل ذلك توقف العمليات الإنتاجية أو عدم انتظامها وعدم الإستجابة لرغبات العملاء والمستهلكين مما يجعلهم يتحولون إلى التعامل مع مؤسسات أخرى منافسة.

2) الدور الإقتصادي للإحتفاظ بالمخزون في المؤسسة الإقتصادية

يمكن توضيح دور الإحتفاظ بالمخزون فيما يلي: ³

- يتيح تواجد المخزون الوقت الكافي لشراء ونقل واستقبال العدد الضخم المتزاحم من الأصناف من الموردين وفرزه وفحصه وتسجيله قبل أن يصبح صالحا وجاهزا ومضمونا للتسليم للإنتاج بمقوماته الصحيحة مما يؤدي إلى تفادي خسائر العطل.
- لمواجهة التغيرات في الطلب، حيث أن الطلب لمنتج ما لا يكون منتظم بشكل تام، لذا فهو متغير، ولتفادي نفاذ المخزون، يجب الإحتفاظ بمستوى من مخزون الأمان ⁴، ويعني هذا ضمان الطلب في أغلب الأحيان سواء كان

² صلاح عبد الباقي ، عبد الغفار حنفي . إدارة المواد والإمداد من الناحية العلمية والعملية. الدار الجامعية . 2000 . ص 14 .

³ سليمان محمد مرجان . مرجع سبق ذكره، ص 215، 216 .

⁴ V E Mohan. warehousing & Inventory Management (on line). CII Institute of Logistics, Chennai, Available on: www.ciilogistics.com (20/06/2013). P67.

هذا الطلب خاصا بالعملية الإنتاجية أو كان طلب العملاء.

— الحماية ضد مخاطر زيادة طول فترة التوريد عن متوسطاتها، ويعني ذلك استقرار الطلب بأنواعه المختلفة في أغلب الأحيان في حالة تأخر التوريد عن الموعد المحدد به.

— تعتبر الموسمية سبب للإحتفاظ بالمخزون، فبعض احتياجات المؤسسة تتوفر في موسم معين (مثلا المواد الزراعية) بينما يجري استخدامها في الإنتاج طول العام، ومن ناحية أخرى قد يتم الإنتاج خلال فترة معينة أو موسم معين، بينما يحتاج السوق إلى هذه (السلعة) المنتجات طوال العام مما يستدعي الإحتفاظ بهذه المنتجات طوال العام لإمداد السوق باحتياجاته.

— الإستفادة من خصم الكمية في حالة بعض المنتجات التي تعرض بتكلفة أرخص إذا تم شراءها بكميات كبيرة⁵، فقد يكون من الأفضل شراء الخامات والأجزاء بكميات أكبر من الإحتياجات المتوقعة منها وتحمل تكلفة إضافية للإحتفاظ بالمخزون منها إذا كانت هذه الزيادة في التكاليف أقل من الوفر الناتج من خصم الكمية نتيجة الشراء بكميات كبيرة.

— الإستفادة من التقلبات الموسمية للأسعار، فقد يكون من المفيد شراء الخامات في مواسم انخفاض أسعارها والإحتفاظ بها لحين حلول مواسم استخدامها، وذلك إذا كان الوفر في السعر أكبر من تكلفة الإحتفاظ بالمخزون لحين إستهلاكه.

— خفض أوقات التعطل في الإنتاج بسبب نقص الخامات أو الأجزاء، ففي حالة المنتجات التي تتكون من أجزاء وتجميعات جزئية عديدة يكاد يكون من المستحيل ضمان تواجد كل منها في نفس الوقت عند الإحتياج إليها في التجميع النهائي للمنتج، في مثل هذه الحالات يستهدف الإحتفاظ بالمخزون من الأجزاء والتجميعات الجزئية ضمان استمرار عمليات التجميع النهائي دون تعطيل.

إضافة لما سبق يتجسد دور الإحتفاظ بالمخزون في المؤسسة فيما يلي:⁶

⁵ Ibid.

⁶ نظيمة عبد العظيم خالد. إدارة المشتريات والمخازن. لا يوجد دار وسنة نشر. ص 9، 10.

- صعوبة استخدام المواد وغيرها من العناصر المشتراة بمجرد شراؤها مباشرة حيث أن هناك فترة زمنية تمر ما بين الشراء والإنتاج أو الاستخدام وهذه الفترة تتمثل في الاحتفاظ بالعناصر المشتراة ولو لأقل فترة ممكنة تتمثل في ساعات أو أيام.

- يمكن الاحتفاظ بالمخزون مختلف وظائف المؤسسة من إنتاج وتمويل وتسويق وغيرها من تحقيق أنشطتها بمعدلات تحقق أهداف المؤسسة وبدرجة من المنافع تفوق تكلفة الاحتفاظ بالمخزون بمعنى تحقيق نوعا من التوازن بين إحتياجات مختلف أنشطة المؤسسة وبين مستويات وأرصدة المخزون بما يمكن هذه الأنشطة من تحقيق أهدافها ومن ثم هدف المؤسسة.

- صعوبة استخدام المواد والأجزاء والسلع وغيرها من العناصر المشتراة بمجرد شراؤها مباشرة، نظرا لطبيعة العملية التجارية والصناعية ، حيث تستلزم العملية التجارية عرض مجموعة من السلع أمام المستهلك فيتسنى له إتخاذ القرار المناسب بمقارنة الشكل أو الجودة والسعر لكل هذه السلع ، أما في العملية الصناعية فنظرا لاختلاف جداول الإنتاج قد يستلزم الأمر إنتظار بعض الوحدات لفترة حتى تصبح الآلات جاهزة كل ذلك يسبب تراكم المخزون لفترات طويلة داخل المصنع نفسه.⁷

- إحتياجات الإنتاج حيث يعتبر الاحتفاظ بالمخزون في بعض الحالات جزء من العملية الإنتاجية (مثال ذلك تخزين الجبن والأخشاب وغيرها لتجهيزها للإستخدام).⁸

- اعتبارات وقائية ضد التغيرات المتزايدة في أسعار المواد (مثل التضخم).⁹

- إعتبارات تسويقية وذلك يجعل السلعة متاحة للعميل في الوقت المناسب ومن ثم زيادة المبيعات.¹⁰

⁷ نihal فريد مصطفى ، جلال العبد. إدارة الإمداد. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية ، 2002، ص 202 ، 203.

⁸ ثابت عبد الرحمن إدريس. مقدمة في إدارة الأعمال اللوجيستية . الإمداد والتوزيع المادي. الدار الجامعية ، 2002، ص 199.

⁹ Anthony D. Wilbon, Ph.D. Basics of Inventory Management, Apics educational & research foundation, Inc, 2003, p9.

¹⁰ ثابت عبد الرحمن إدريس. مرجع سبق ذكره ، ص 199.

- تستطيع المؤسسة من خلال الاحتفاظ بالمخزون التحكم في الأسعار وذلك ضمن إطار استراتيجية حرب الأسعار، فإن أرادت المحافظة على الأسعار أو رفعها تلجأ إلى الاحتفاظ بالمخزون والتقليل من العرض.¹¹

ثانيا: تحسين أداء المخزون في المؤسسة الإنتاجية من خلال نموذج الكمية

الإقتصادية للطلب

يقوم هذا النموذج على تحديد كمية أمر التوريد وهي الكمية الإقتصادية التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الحصول على العنصر إلى أقل حد ممكن ، وبالتالي يمكن تعريف الكمية الإقتصادية للطلب بأنها: كمية أو قيمة المواد التي يجب شرائها في الفترة الواحدة بحيث تصل تكاليف أوامر الشراء وتكاليف الاحتفاظ بالمخزون إلى أدنى حد ممكن وفي نفس الوقت يمكن مقابلة احتياجات جهات الإستخدام.

من خلال ما ذكر في السابق يمكن الإستنتاج بأن أسلوب الكمية الإقتصادية للطلب يهدف إلى تحقيق التوازن المطلوب بين عنصري التكلفة وذلك بتحديد الحد الأدنى لمجموع تكلفتي الاحتفاظ بالمخزون و إعداد الطلبيات ثم احتساب حجم الكمية الذي يناظر هذا المستوى المنخفض للتكاليف الكلية.¹² ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات التالية :

- الإنتاج أو الطلب غطوي ومستمر.¹³
- رقم الطلب (معدل الإستخدام) للصنف سواء كان يومي أو أسبوعي أو شهري رقما معروفا وثابتا لا يتغير، ولذلك فإن مستوى المخزون يتناقص برقم ثابت مع مرور الوقت.

¹¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 77 .

¹² سليمان محمد مرجان، مرجع سبق ذكره. ص 228.

¹³ عبد الغفار حنفي، إدارة المواد والإمداد، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص 288 .

- عند وصول المخزون إلى رقم الصفر سوف تصل الطلبية الجديدة ، ويعني ذلك عدم تأخر التوريد عن التاريخ المتفق عليه.
- توريد الكمية المتفق عليها تدريجيا وبالطبع يكون هناك إستخدام لنفس الصنف خلال فترة التوريد أيضا¹⁴.
- سعر الوحدة من السلعة ثابت¹⁵ ، فهو لا يتغير مع عدد الوحدات المشتراة ويعني ذلك عدم وجود خصم كمية.
- الكميات التي يتم طلبها في كل فترة ثابتة وهي تعادل الكمية الإقتصادية للطلب (ك*).
- يتم الطلب عندما يصل مستوى المخزون إلى نقطة محددة مسبقا تسمى نقطة إعادة الطلب(ع).¹⁶
- إن الفترة اللازمة لشراء دفعة جديدة ووصولها إلى المخازن أو الفترة اللازمة لإنتاج الدفعة ووصولها أيضا إلى المخازن معروفة وثابتة أيضا ولا تتغير وتدعى بفترة التوريد.
- لا تسمح المؤسسة بنفاذ المخزون.¹⁷
- ثبات تكلفة أمر التوريد (في حالة الشراء) أو الإعداد (في حالة الإنتاج).¹⁸
- تكلفة الاحتفاظ بالوحدة من المخزون ثابتة ومعروفة.¹⁹
- المؤسسة قادرة على تحديد احتياجاتها من الصنف أو الأصناف خلال الفترة القادمة .
- وسوف نفترض أن الإحتياجات السنوية من الصنف ثابتة ومعروفة وسنرمز لها بالرمز(ط).²⁰

¹⁴ محمد توفيق ماضي . مراقبة وضبط المخزون، الدار الجامعية، لا يوجد سنة النشر، ص 104.

¹⁵ Anthony D & Wilbon, Ph.D, op cit, p20.

¹⁶ محمد توفيق ماضي . مراقبة وضبط المخزون . مرجع سبق ذكره . ص ص 89، 90.

¹⁷ نبال فريد مصطفى ، مرجع سبق ذكره 2002، ص 2011.

¹⁸ Anthony D & Wilbon, Ph.D, op cit, p20.

¹⁹ S. L. Adeyemi & A. O. Salami, «Inventory Management: A Tool of Optimizing Resources in a Manufacturing Industry A Case Study of Coca-Cola Bottling Company», Ilorin Plant. Kamla-Raj, 2010,P137.

ويلزم في ظل هذا النموذج تعريف المفاهيم التالية :²¹

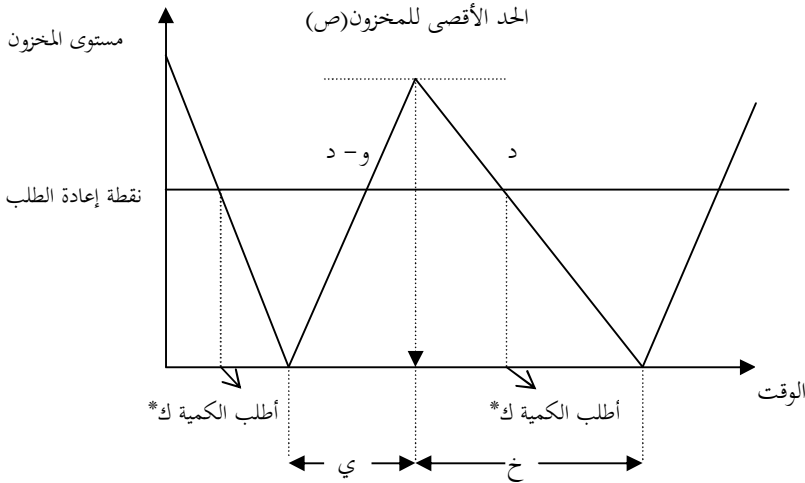
♦ معدل التوريد أو الإنتاج (و) : وهو المعدل الذي يتم به تسليم الصنف إلى جهة الاستخدام .

♦ معدل الاستخدام (د) : وهو المعدل الذي يتم به إستخدام الصنف في جهة الاستخدام ، وهو بمثابة معدل الطلب على الصنف ، وفي ظل هذا النموذج يجب أن يكون $و < د$ وإلا ما نشأت عملية تراكم المخزون .

♦ فترة التوريد(ي) : وهي فترة التوريد التدريجي والتي يتم فيها أيضا استخدام الصنف.

♦ فترة الاستخدام فقط (خ) : وهي فترة الاستخدام التي يتم فيها إستخدام المخزون المتراكم عندما لا يكون هناك توريد ويوضح الشكل(1) الطريقة التي يعمل بها هذا النموذج .

الشكل(1) : سلوك المخزون عندما يتم توريد على دفعات



المصدر : محمد توفيق ماضي. مراقبة وضبط المخزون. مرجع سبق ذكره. ص 105

²⁰ نihal فريد مصطفى ، جلال العبد ، مرجع سبق ذكره. ص ص211-213.

²¹ نفس المرجع . ص ص104، 105.

ويلاحظ على هذا الشكل أن مستوى المخزون من هذا الصنف سوف لا يصل إلى ك* أي إلى الكمية التي يتم طلبها حيث أنه يتم توريدها تدريجياً واستخدامها في ذات الوقت ، ولذلك أقصى رقم ممكن أن يصل إليه المخزون هو (ص) وهو يتوقف على العلاقة بين (و) و (د) ، وهو بالضبط ما يعبر عنه بميل خط التراكم (و-د) ، أما في نهاية الفترة (ي) يكون مستوى المخزون وصل إلى الحد الأقصى (ص) ويبدأ الاستخدام فقط (د) ، ومن المفترض أنه في نهاية الفترة (خ) يتم نفاذ المخزون وتبدأ الطلبية الثانية في الوصول وهكذا.²²

حيث أن أقصى مستوى يصل إليه المخزون هو (ص) وليس (ك) ، وعلى ذلك فإن متوسط المخزون يساوي (ص/2) وبذلك نصل إلى دالة التكاليف الإجمالية السنوية التالية : $T = \text{تكاليف الاحتفاظ بالمخزون} + \text{تكاليف الإصدار السنوية}$

$$= (ص/2)ح + (ط/ك)أ$$

والآن حتى يمكن وضع ت بدلالة ك في المعادلة ومن ثم يمكننا استخدام التفاضل للوصول إلى كمية الطلب المثلى ك* ، يجب استخدام قواعد المثلثات للوصول إلى علاقة ثابتة بين ص و ك:²³

$$ص/ي = و - د = \text{ميل خط تراكم المخزون} \dots\dots\dots (1)$$

$$ك/ي = و = \text{ميل خط تراكم المخزون إذا لم يكن هناك استخدام خلال فترة التوريد} \dots\dots\dots (2)$$

$$\text{من المعادلة الأولى : } ص = (و - د)ي$$

$$\text{من المعادلة الثانية : } ي = ك/و \text{ بالتعويض : } ص = [(و - د)/و] \times ك = < \text{ص} = ك(1 - د/و)$$

ويتضح من هذه العلاقة أن الحد الأقصى للمخزون يكون دائماً أقل من الكمية الإقتصادية للطلب ، فالمخزون كان سوف يصل إلى الكمية الإقتصادية ك* إذا لم

²² محمد توفيق ماضي. مراقبة وضبط المخزون. مرجع سبق ذكره. ص 107.

²³ محمد توفيق ماضي. مراقبة وضبط المخزون. مرجع سبق ذكره. ص 108، 109.

يكن هناك معدلا للإستخدام (د) خلال فترة التوريد، وباستخدام تلك المعادلة يحسب متوسط المخزون :

$$\text{متوسط المخزون} = \text{ص} / 2 = (2/1) \text{ ك} (1- \text{د} / \text{و})$$

وباستخدام أسلوب التفاضل يمكن التوصل إلى معادلة الكمية الاقتصادية للطلب

على النحو التالي :

$$\text{ك}^* = \sqrt{2 \text{ ط أ} / (\text{ح} \times (1 - \text{د} / \text{و}))}$$

ثالثا: دراسة دور وأهمية المخزون في مؤسسة (أن.سي.أ. روية)

(أن.سي.أ.) روية هي مؤسسة اقتصادية جزائرية رائدة في مجال مشروبات الفواكه، حيث في عام 1966، تم تأسيس وحدة مصبرات أو ما يعرف ب: المعمل الجزائري الجديد للمصبرات أو (أن.سي.أ. روية) ، من خلال إنتاج بعض المنتجات الرائدة، مثل الهريسة ومركز الطماطم، بالإضافة إلى الأنواع المختلفة من المربى التي أنتجتها (أن.سي.أ.) روية، مثل مربى المشمش، البرتقال، التين و الفراولة.

في سنة 1984 وفي إطار خطة نمو وانتشار وتنويع النشاط، أطلقت الشركة نشاط إنتاج مشروبات الفواكه، وهذا تحت علامة “الروية” في إشارة للمدينة التي يقع فيها مقر الشركة، ولكن أيضا كاعتراف وتقدير للمجتمع المحلي الذي تنحدر منه العلامة.

وفي سنة 1989 قامت (أن.سي.أ.) روية لأول مرة في الجزائر بتسويق عصير فاكهة معقم ومعبئ في علب من الورق المقوى: وهذا ما يعرف بالحفظ عبر البسترة الوميضة (فلاش)، والمستمد من البسترة التي ابتكرها لويس باستور، والتي تحافظ بشكل أفضل على طعم الفواكه وفيتامين “س” التي تحتويه.

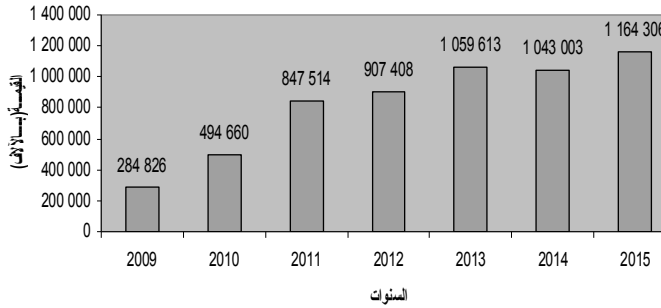
كما عرفت سنة 2013 دخول (أن.سي.أ.) روية إلى البورصة، لفتح الباب أمام

الجزائريين الراغبين في الإستثمار في المؤسسة.

1. تطور قيمة المستثمر في المخزون في مؤسسة(أن.سي.أ. روية)

سنحاول إبراز تطور قيمة المستثمر في المخزون في مؤسسة(أن.سي.أ. روية) عبر السنوات من خلال الشكل رقم(2).

الشكل رقم(2): قيمة المستثمر في المخزون في مؤسسة(أن.سي.أ. روية) عبر السنوات



المصدر: من إعداد الباحث

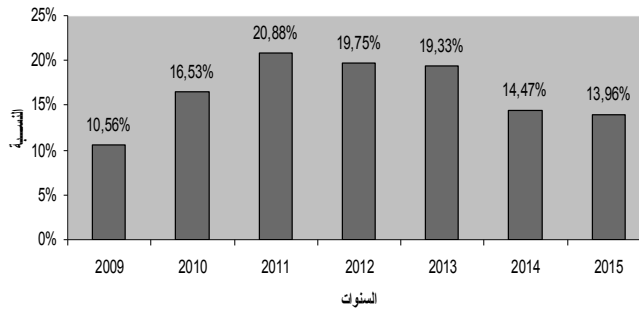
نلاحظ من خلال الشكل(2) أن قيمة المبالغ المستثمرة في المخزون في تزايد مستمر بين فترة سنة 2009 إلى غاية سنة 2015، حيث بلغت قيمة المستثمر في المخزون في سنة 2009 مبلغ 284 826 000 دج وبلغت قيمته في سنة 2015 مبلغ 1164306000 دج أي زيادة بحوالي 3 أضعاف في خلال 7 سنوات وهذا يدل على تزايد أهمية المخزون في المؤسسة، ويعود ذلك إلى زيادة احتياجات المؤسسة من المخزون من المواد الأولية قصد تأمين متطلبات العملية الإنتاجية المتزايدة، كما يعود ذلك إلى زيادة إنتاج المؤسسة لمواجهة احتياجات الطلب من قبل الزبائن، إلا أن الزيادة في الاستثمار في المخزون قد تكون غير مرغوب فيها خاصة إذا كانت تعود إلى تكديس في المنتجات التامة للمؤسسة بسبب تفوق حجم الإنتاج عن حجم الطلب عليه مما يؤدي إلى تراكم المخزون من المنتجات التامة .

وما سبق نستخلص إلى أن الاستثمار في المخزون يحظى بأهمية كبيرة من طرف مؤسسة(أن.سي.أ. روية) خاصة وأنها تتميز بطابع إنتاجي والذي يفرض عليها تخصيص مبالغ هامة لتخزين احتياجاتها المختلفة اللازمة لإستمرار نشاطها الإنتاجي وكذلك تخزين ما تنتجه من منتجات مختلفة لمواجهة طلبات العملاء.

2. تطور نسبة المستثمر في المخزون إلى مجموع الأصول

سنحاول أيضا إبراز تطور نسبة المستثمر في المخزون إلى مجموع الأصول في مؤسسة (أن.سي.أ. رويية) عبر السنوات من خلال الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): نسبة المستثمر في المخزون إلى مجموع الأصول في (أن، سي، أ رويية)



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من الشكل (3) أن نسبة المستثمر في المخزون مقارنة بمجموع الأصول في تزايد مع ثلاث (3) سنوات الأولى 2009، 2010، 2011، دلالة على أن مؤسسة (أن.سي.أ. رويية) تولي اهتمام كبير لزيادة نسبة استثماراتها في المخزون مقارنة بالأصول الأخرى، لتصل هذه النسبة إلى حدها الأقصى سنة 2011، بـ 20.88%، لتحافظ بنوع من الاستقرار إلى غاية سنة 2013 ثم تعود بعدها إلى الانخفاض نوعا ما لتصل في سنة 2015 إلى 13.96% دلالة على أن المؤسسة تلتزم بحد أقصى واحد أدنى لنسبة المستثمر في المخزون مقارنة بمجموع الأصول وهذا إدراك منها للخطورة التي يمكن أن يسببها الإفراط الكبير في نسبة المستثمر في المخزون مقارنة بالأصول الأخرى، سواء بالزيادة أو بالنقصان.

3. مدى ارتباط المستثمر في المخزون بمؤشرات الأداء في مؤسسة (أن.سي.أ. رويية)

سوف نقوم بتحديد مدى وجود ارتباط بين كل من قيمة المستثمر في المخزون، الإنتاج السنوي، النتيجة العملية والنتيجة الصافية لمؤسسة (أن.سي.أ. رويية) باستخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson) كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول رقم(1): معامل الارتباط لبيرسون(Pearson)

		قيمة المستثمر في المخزون	الإنتاج السني	النتيجة العملية	النتيجة الصافية
قيمة المستثمر	Pearson Correlation	1	0,957**	0,724	0,427
	Sig. (2-tailed)		0,001	0,066	0,339
في المخزون	N	7	7	7	7
	Pearson Correlation	0,957**	1	0,790*	0,493
الإنتاج	Sig. (2-tailed)	0,001		0,035	0,261
	N	7	7	7	7
السني	Pearson Correlation	0,724	0,790*	1	0,833*
	Sig. (2-tailed)	0,066	0,035		0,020
النتيجة	N	7	7	7	7
	Pearson Correlation	0,427	0,493	0,833*	1
العملية	Sig. (2-tailed)	0,339	0,261	0,020	
	N	7	7	7	7
النتيجة	Pearson Correlation	0,427	0,493	0,833*	1
	Sig. (2-tailed)	0,339	0,261	0,020	
الصافية	N	7	7	7	7

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

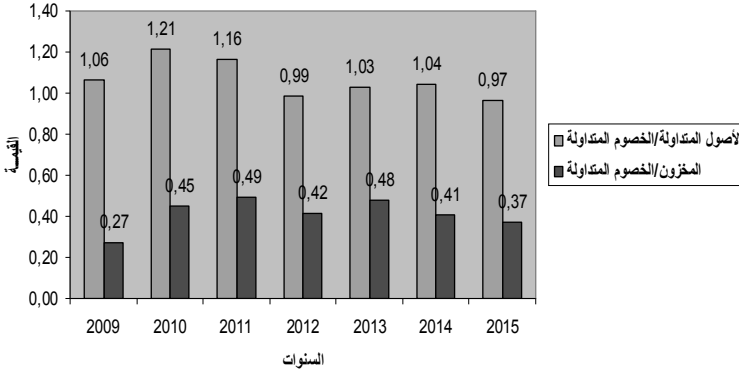
نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن هناك ارتباط قوي بين حجم الإنتاج وقيمة المستثمر في المخزون في مؤسسة(أن.سي.أ. روية) حيث بلغ معامل الارتباط 0.957 عند مستوى معنوية 1%، في حين نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أنه لا يوجد أي ارتباط بين قيمة المستثمر في المخزون وبين كلا من النتيجة العملية والنتيجة الصافية للمؤسسة، وهذا يمكن أن يفسر بعدم وجود تكاليف كبيرة متعلقة بالإحتفاظ بالمخزون في المؤسسة، كما قد يفسر أيضا بعدم وصول قيمة المستثمر في المخزون إلى قيم كبيرة يمكن أن تؤثر على النتائج المالية للمؤسسة.

4. مدى اعتماد مؤسسة(أن.سي.أ. روية) على المخزون في سداد الديون القصيرة الأجل

تعد الأصول المتداولة بمثابة ضمان للمؤسسة على خصومها القصيرة الأجل، وبالتالي ضمان عدم الوقوع في العسر المالي مما يضمن استمرار الشركة في نشاطها، ويعتبر المخزون من أهم الأصول المتداولة التي تستخدم للوفاء بالتزامات المؤسسة

القصيرة الأجل، ولمعرفة مدى اعتماد مؤسسة (أن.سي.أ. رويية) على المخزون في سداد ديونها القصيرة الأجل سوف نقوم بحساب النسبة التالية: المخزون/ الخصوم المتداولة ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(4): نسب الأصول المتداولة والمخزون مقارنة بالخصوم المتداولة



المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الشكل رقم(4) أن نسبة التداول (الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة) تراوحت أغلبها بين 0.97 و 1.16 وهي قيم ضعيفة مما يدل على أن المؤسسة كانت عرضة لمخاطر العسر المالي لأن قيم أصولها المتداولة تقارب قيم الخصوم المتداولة مما قد يجعل المؤسسة غير قادرة على الوفاء بديونها القصيرة الأجل، وتعتبر سنة 2010 سنة استثنائية حيث بلغت نسبة التداول 1.2 وهي قيمة مقبولة، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم(3) أن قيمة المخزون إلى مجموع الخصوم المتداولة بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بقيمة تقدر بـ 0.27 وهي قيمة ضعيفة مقارنة بنسبة التداول (الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة) وهذا يدل على أن المؤسسة لم تعتمد بشكل كبير على المخزون في مواجهة ديونها القصيرة الأجل، في حين أن قيمة المخزون إلى مجموع الخصوم المتداولة بلغت أعلى قيمة لها نسبة بـ 0.49 في سنة 2011 وهي قيمة مقبولة مقارنة بنسبة التداول التي بلغت 1.16، كما نلاحظ أن قيم المخزون إلى مجموع الخصوم المتداولة في السنوات الأخرى تتراوح بين 0.37 و 0.48 وهي قيم تعتبر مقبولة مقارنة بنسب التداول نظراً لأن المخزون يعتبر بطيء الدوران مقارنة بالأصول المتداولة الأخرى وبالتالي حجم الاعتماد عليه في الوفاء بالتزامات المؤسسة قصيرة

الأجل تكون أقل مقارنة بالأصول المتداولة الأخرى وهذا ما اعتمدته مؤسسة(أن.سي.أ.روبية).

كما أن إعتتماد المؤسسة على المخزون في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل يعتمد كذلك على معدل دوران المخزون فكلما كان أكبر كلما كان بإمكان المؤسسة الإعتتماد أكثر على المخزون في توفير السيولة لمواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل والعكس صحيح.

خاتمة:

تقتضي طبيعة النشاط في مختلف المؤسسات سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمتية عامة أو خاصة كبيرة أو صغيرة متخصصة أو متنوعة الأنشطة ضرورة القيام بتخزين كميات من الأجزاء والمواد والمهمات والأدوات وغيرها ولو لفترة وجيزة، وذلك بهدف مواجهة مقتضيات وظروف النشاط المتغير والتي تتسم بالحركة وفقا لمتغيرات ومؤثرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة،

ولهذا يجب انتظام واستمرار عمليات التخزين بالكمية والنوعية المناسبة وفي الوقت المناسب قصد الإلتزام بتلبية احتياجات ومتطلبات عمليات الإنتاج والأفراد أو العملاء وبالتالي الحفاظ على استمرار المؤسسة ونتائج أعمالها وربحيته ونجاحها . وفي الأخير مكنتنا هذه الدراسة من الوصول إلى مجموعة من النتائج المتمثلة فيما يلي:

- الإحتفاظ بالمخزون ليس ضرورة في حد ذاته بقدر ما هو نشاط اقتصادي مطلوب القيام به داخل المؤسسات لضمان سير نشاطها واستمراره.
- تتوقف الفعالية الإقتصادية للمخزون في المؤسسة على مدى انتهاج الأساليب العلمية الحديثة في تسيير المخزون ومدى حسن استغلالها أثناء تطبيقها .
- ضرورة العمل على توعية مختلف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالدور الهام الذي يلعبه المخزون في استمرار نشاطها الإقتصادي بكفاءة وفعالية.
- ضرورة تدعيم الدور الإقتصادي للمخزون في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، من خلال التخلي عن الأساليب العشوائية في تسيير المخزون وإعتتماد الأساليب العلمية مثل نموذج الكمية الإقتصادية للطلب الذي يتميز بالدقة والفعالية.
- ضرورة الإهتمام بتكوين إطارات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في مجال تسيير

المخزون لاكتساب الطرق والأساليب العلمية في هذا المجال.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي. التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.
2. سليمان محمد مرجان . بحوث العمليات. ليبيا : دار الكتب الوطنية بنغازي، 2002.
3. صلاح عبد الباقي ، عبد الغفار حنفي . إدارة المواد والإمداد من الناحية العلمية والعملية. الدار الجامعية . 2000.
4. نظيمة عبد العظيم خالد. إدارة المشتريات والمخازن. لا يوجد دار وسنة نشر.
5. نihal فريد مصطفى ، جلال العبد. إدارة الإمداد. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية ، 2002.
6. ثابت عبد الرحمن إدريس. مقدمة في إدارة الأعمال اللوجيستية . الإمداد والتوزيع المادي. الدار الجامعية ، 2002.
7. عبد الغفار حنفي، إدارة المواد والإمداد، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002.
8. محمد توفيق ماضي. مراقبة وضبط المخزون، الدار الجامعية، لا يوجد سنة النشر.

المراجع باللغة الأجنبية:

9. Anthony D. Wilbon, Ph.D. Basics of Inventory Management, Apics educational& research foundation, Inc, 2003.
10. V E Mohan. warehousing& Inventory Management(on line). CII Institute of Logistics, Chennai, Available on:< www.cii logistics.com >(20/06/2013).
11. S. L. Adeyemi & A. O. Salami, Inventory Management: A Tool of Optimizing Resources in a Manufacturing Industry A Case Study of Coca-Cola Bottling Company, Ilorin Plant. Kamla-Raj.